المشكلات الأخلاقية المنتشرة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة وسبل معالجتها

إعداد:
زهراء محمّد مرادي

تمهيد:

لفترةٍ ليست بالقصيرة حسبنا أنفسنا بمأمنٍ ممّا يجري حولنا من تراجعاتٍ أخلاقيةٍ وانتكاساتٍ على كافّة الأصعدة، أولسنا (خير أمّةٍ أُخرجت للناس) ؟ أولسنا أتباع محمّد ﷺ وأهل بيته وصحبه ؟ أوليس ديننا أفضل الأديان وخاتمها ؟ لكنّنا اليوم وبعد أن طفح الكيل وبان المستور تبيّن لكلّ ذي لبٍّ أنّنا نحذو أهل الشرك حذو النّعل بالنّعل والقذّة بالقذّة. فقد كان شعارنا لفترةٍ – أيضًا – ليست بالقصيرة أنْ إذا ابتُليتم فاستتروا، فالأم تتكتّم على سلوكيات أبنائها عن الأب، والمدرسة تتستّر على انحرافات طلبتها عن أعين المسئولين والإعلام !! والحكومات تعلن أنّ الأمور على ما يرام دون سعيٍ جادٍ من أيّة جهة لاستئصال المشكلة وحلّها. اليوم وبعد ثورة الاتصالات والقنوات المفتوحة وتقلّص المسافات بين الشعوب لم يعد بالإمكان دفن رؤوسنا في الرمال كما تفعل النّعام !!

نتفق جميعاً أنّ البشرية لم تكن في يومٍ من الأيام مجتمعاً ملائكياً خالياً من العيوب والمعاصي، وأنّها كانت تعاني منذ القدم من مشكلات أخلاقية مختلفة، لكنّنا اليوم نواجه انحرافات ومشكلات تحوّلت بعضها إلى ظواهر مقلقة ألقت بظلالها على كافة مناحي الحياة، وتسبّبت بقلقٍ وخوفٍ شديدين لكلّ من يحمل همّ المجتمع وإصلاحه. لقد كانت مجتمعاتنا العربية والإسلامية مجتمعات بسيطة تتّسم بطابع التكاتف والتعاضد .. يقف بعضهم إلى جنب بعض في أوقات الأزمات .. يتقبل أفرادها النقد والتوجيه من قِبَل علماء الدين وكبار السن .. وغالباً ما يتمكنون من احتواء أيّة مشكلة قبل استفحالها، لكنّنا اليوم نواجه كمّاً من المشكلات الأخلاقية لا قِبل لنا بها؛ مما دفع بالعديد من المصلحين الاجتماعيين إلى الشعور باليأس وقلة الحيلة، والاكتفاء بإبداء القلق والتذمّر مما آلت إليها الأحوال.

إنّ التقارير والإحصائيات الصادرة عن وزارات الداخلية والجهات الأمنية في بلداننا تبعث على القلق. فقد ارتفع – على سبيل المثال – عدد الجرائم في المملكة العربي السعودية إلى ٩٠ ألف جريمة جنائية في العام ٢٠٠٥م، وفي الكويت إلى ٢٢٠٦٢ جريمة أي بمعدل ٦٢ جريمة في اليوم[1]. هذا ما يتمّ الإبلاغ عنه رسمياً إلى مراكز الشرطة والجهات الرسمية، وما خفي أعظم من ذلك بكثير. ويكفي الواحد منا أن يتصفح صحيفةً من الصحف اليومية لتصدمه عناوين موجعة عن الاغتصاب، والدعارة، والعنف البدني، وجرائم القتل والسرقة، وتجارة المخدرات، والخلافات الأسرية ... وغيرها.

---

[1] حسن الصفار، الأمن الاجتماعي مسؤولية الدولة والمجتمع، موقع الشيخ حسن الصفار، ٢٠٠٧/١١/١م.
www.saffar.org/?act=artc&id=1271

صحيح أنّ العالم بأسره يعاني من انحدارٍ أخلاقي وتراجعٍ قيمي، وأنّنا لسنا استثناء من القوم، لكنّنا بحاجة إلى أن نقف عند أسباب تلك المشكلات ونسعى لعلاجها ومنع استفحالها. وصحيح أنّ الأمر ليس بتلك الدرجة من السوداوية – كما في بعض المجتمعات الغربية – فما زالت في أمتنا منابع للخير تسعى لنشر الفضيلة ومحاصرة الرذيلة.

في الواقع، تعتبر الأخلاق الركيزة الأساسية في حياة الأمم، فهي الموجّه الرئيس للسلوك الإنساني، وبدونها لا يمكن الحديث عن سلامة المجتمع واستقراره وتقدّمه ورقيّه[٢]. فقد بُعِث النبي الخاتم ﷺ من أجل إتمامها: "إنما بُعثت لأتمّم مكارم الأخلاق"؛ لذا وجب على كلّ مسلمٍ غيورٍ على دينه وعلى مستقبل أمته أن يسعى لتعزيز القيم الأخلاقية والمبادئ التي دعا إليها الإسلام من رحمة، ومحبة، وتسامح، وتكاتف، وعفة، وفضيلة.

أسباب المشكلات الأخلاقية:

قبل التطرق إلى جذور المشكلات الأخلاقية المنتشرة في مجتمعاتنا والتعرّف على أسبابها، يفضّل التنبيه إلى نقاط أربع:

أولاً – تحديد مفهوم الأخلاق: في الواقع إن مفهوم الأخلاق مفهوم متعدد الأبعاد، فقد يُنظر إليه من بُعدٍ اجتماعي أو من بُعدٍ ذاتي. وفي حال تناوله من بُعده الاجتماعي فإنّه سيتحوّل إلى مفهوم ديناميكي متحرك، بمعنى أنّه يختلف من عصر إلى عصر ومن مجتمع إلى مجتمع، فما يعدّ حلالاً في عصرٍ ما يعدّ حراماً في عصر آخر، وما يعدّ فضيلة في مجتمعٍ ما يعدّ جريمة في مجتمع آخر. وهذا الطرح غير منطقي، فالأخلاق ذات بُعدٍ قيمي مطلق، وهي عبارة عن "المعايير والمبادئ التي تحكم سلوك الفرد والجماعة، ويرتبط موضوعها بالأسئلة المتعلقة بما هو خطأ وما هو صواب"[٣]؛ لذا وجب "اتباعها بصرف النظر عن قيم المجتمع ومعاييره"[٤].

ثانياً – عدم حصر الأخلاق في نطاق أعمال الإنسان الفردية، بل اتساعها لتشمل جميع جوانب الحياة، بما فيها المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعسكري[٥]؛

---

[2] د. بنعيسى احسينات، المجال التربوي وأخلاقيات المهنة، صحيفة الصباح، فلسطين، ١٤٢٩/٦/١هـ.

[3] أسّار فخري عبد اللطيف، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، مجلة الجندول (مجلة شهرية إلكترونية)، السنة الرابعة، العدد ٢٩، يوليو ٢٠٠٦م. www.uluminsania.net

[4] عبد الرحمن محمد العيسوي، مشكلات الشباب العربي المعاصر، الدار الجامعية، مصر، ١٩٩٢م، ص ٢٢٠.

[5] محمد حسين فضل الله، الأخلاق بين النظرية والتطبيق، موقع بينات، ٢٠٠٦/٦/٢٧م.
www.arabic.bayynat.org.lb

ثالثاً – لا يمكن عزل المشكلة الأخلاقية عن التدهور الذي يحيط بالدول العربية والإسلامية من كافّة المناحي. في الواقع إنّنا "انتهينا اليوم بعد مرور أكثر من خمس حقب زمنية على محاولة النهضة بأمّةٍ على هامش الحضارة تمثّل مختبراً لكلّ أمراض البشرية"[٦]، وقد جعلنا – للأسف الشديد – القيم الأخلاقية في أدنى سلّم أولوياتنا بحجّة تحقيق النمو الاقتصادي، فلا تقدمنا أخلاقياً ولا ازدهرنا اقتصادياً.

فعلى صعيد الحريات السياسية أصبحت الدول العربية في ذيل قائمة مناطق العالم السبعة من حيث المشاركة وتكوين الأحزاب وغيرها. وعلى الصعيد الاقتصادي فإنّ معدل النمو السنوي كان سالباً (-٢ %) خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠م ونمواً موجباً متواضعاً (٠,٦ %) خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩م. ولا يقلّ الإخفاق في ما يتعلّق بإنتاج المعرفة وانتشارها في العالم العربي عن بقية المجالات؛ فعدد الصحف لكل ١٠٠٠ من السكان في العالم العربي لا يزيد عن ٣٥ صحيفة مقابل ٢٨٥ صحيفة في الدول المتقدمة، وفي العالم العربي تتمّ ترجمة كتاب واحد لكل مليون شخص من السكان في السنة مقابل ٩٢٠ كتاباً في إسبانيا[٧] ... والإحصائيات والأرقام التي ترصدها المنظمات الدولية تبعث على الأسى والحزن. كلّ تلك الجوانب وغيرها تؤثّر بصورة أو بأخرى على سلوكيات الأفراد وممارساتهم الأخلاقية.

رابعاً- إنّنا حينما نستعرض أسباب الانحدار والتراجع الأخلاقي في مجتمعاتنا الإسلامية فإنّنا نكتفي بذكر الأسباب الكلية والعامّة. وهذا قد يفيد في رسم خارطة للطريق، إلا أنّها لا تكفي لحل المشكلة؛ فالمفترض أن نقف أمام كل مشكلة على حدة نسبر أغوارها وأعماقها ونتعرّف على أسبابها وطرق علاجها. ومثل هذا الأمر لا يمكن تحقيقه عبر أوراق عمل تحمل عناوين عامة، بل عبر مراكز اجتماعية بحثية تدرس المشكلة وتقترح الحلول دون تعميم وتبسيط.

وبعد توضيح النقاط الأربع السابقة، يمكننا أن نرجع الأسباب والعوامل التي أدت إلى تفاقم وتردّي الأوضاع الأخلاقية في مجتمعاتنا الإسلامية إلى ما يلي:

<u>أولاً- ثورة الاتصالات والمعلومات</u>

لا يمكن لأيّ مجتمع أن يظلّ بمنأى عن التغيير؛ فالتغيير سنّة من سنن الله الكونية في أرضه وعباده، وهو " قد يتمّ بخطوات وئيدة فيكون نموّاً، وقد يكون متدرّجًا فيكون تطوّرًا، وقد يكون

---

[6] د. يوسف خليفة اليوسف، ندوة (دولة الرفاهية الاجتماعية)، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، الإسكندرية، ٢٠٠٥/٩/٢٣م، ص٢.

[7] المرجع السابق، ص ٦ – ٧.

في قفزات كثيرة فيكون ثورة أو انقلابًا أو طفرة"[٨]. والنوع الثالث هو ما ألمّ بمجتمعاتنا، وتحديداً منذ التسعينات من القرن المنصرم؛ فقد طرأت تغييرات سريعة وغير مسبوقة على مستوى السياسة والاقتصاد والثقافة والقيم. كما تعاظم دور التكنولوجيا والاتصال في العقدين الماضيين، حتى لم تعد أيّة منطقة في العالم بمنجى من تأثيرهما.

إنّ العولمة لو كانت تتحرّك في مسار التفاعل بين الشعوب المختلفة أخذاً وعطاءً لما كانت مثار جدلٍ ورفضٍ، لكن ما يحدث أنّها تتحرّك في اتجاهٍ واحد .. من الشمال إلى الجنوب .. من الغرب الأمريكي والأوروبي إلى دول العالم الثالث. والعادة أنّ الطرف الأقوى هو من يفرض أجندته على الطرف الأضعف، وهذا ما حصل. فقد لُوحظ تدهور على مستوى السلوك والقيم في العالم العربي والإسلامي بشكلٍ لم يكن له مثيل في السابق.

وغالباً "ما يتركز نقد العولمة في مسألة القيم والمفاهيم على قضيتين: الأولى ثنائي العنف والجنس، والثانية تنميط القيم ومحاولة جعلها واحدة لدى جميع البشر في المأكل والملبس والعلاقات الأسرية وكلّ ما يتصل بحياة الإنسان الفردية والجماعية "[٩]. وفي الواقع، إنّ الشركات العالمية الكبرى عندما تبيع منتجاتها فإنّها تبيع في الوقت نفسه أسلوبها ونظرتها للحياة، ولعلّ أبلغ تعبير على ما نقول هو ما صرّح به أحد مديري شركة الكوكا كولا عندما قال أنّ شركته لا تبيع مشروبًا بل أسلوبًا للحياة.

أمّا بخصوص الانترنت، والذي هو سلاح ذو حدين، فقد تمّ توظيفه أبشع توظيف من قِبل الشباب العربي والمسلم، فالدراسات تشير إلى أنّه الأكثر إقبالاً على المواقع الجنسية، وتمثّل الصفحات الإباحية أكثر فئات صفحات الإنترنت بحثاً وطلباً في العالم العربي، "وتفيد الإحصاءات بأنّ ٦٣% من المراهقين المرتادين للمواقع الجنسية لا يدري أولياء أمورهم طبيعة ما يتصفّحونه على الإنترنت، وإنّ أكثر مرتادي المواد الإباحية تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و١٧ سنة "[١٠]. والأمر ليس بحاجة إلى تعليق عمّا تسببه تلك المواقع المبتذلة من نسفٍ لقيم الفضيلة والعفة، ومن خلق حالةٍ من الانفصام بين المثال والواقع، فلا يعود هناك ما يسمى بالعيب والحرام، فكلّ شيء في عالم الانترنت مباح.

---

[8] صبري الدمرداش، المناهج حاضرًا ومستقبلاً، مكتبة المنار، الكويت، ص ٦٨.

[9] د. طلال العتريسي، عولمة القيم والمفاهيم، مجلة المعرفة، الأحد ٢٠٠٤/١٠/٣م (بتصرف).
www.aljazeera.net/NR/exeres/C1272B70-005B-47FC-A71D-5E6B7B3D4CCC.htm

[10] جمال عبد الناصر، ثروة الأخلاقيات في مهب ثورة المعلومات، موقع إسلام أون لاين، ٢٠٠٦/٣/١٤م (بتصرف).
www.islamonline.net/arabic/In_Depth/BackToAllah/Articles/2006/03/06.shtml

ثانياً – البرامج الإعلامية الهدّامة:

من الواضح أنّه ليست هناك من سياسةٍ إعلاميةٍ واضحةٍ في عالمنا العربي والإسلامي، فهي تعيش في حالة من التخبّط والفوضى الناجمتين عن عدم وجود رؤيةٍ ورسالةٍ لديها. ويبدو هذا الأمر جليّاً حينما ترسل رسائل متناقضة إلى القرّاء والمشاهدين والمستمعين. فتجد في ثنايا الصحيفة مقالاً يطرح رؤية الإسلام حول مسألةٍ ما، ثمّ ما تلبث أن تشاهد في الصفحة التالية صور ومشاهد عارية تتنافى مع ما يدعو إليه الدين الإسلامي الحنيف، وهكذا الحال مع البرامج التلفزيونية، والتي عادة ما تبثّ برامج تضرب بعضها بعضاً.

إنّ "الناس يسلكون وفقاً للسياق الذي يفرض عليهم برامجه التي تتسرّب عبر مراكز الإحساس لتستقرّ في عقولهم، وهذه البرامج إمّا أن تكون في اتجاه الأخلاق ورسم حدود الجميل والقبيح، والخير والشر، والعيب واللاعيب، وإمّا أن تكون بمثابة فيروسات أخلاقية تصيب الأفراد المصابين بنقص المناعة الأخلاقي"[١١].

طبعاً، نحن ندين بالفضل لعددٍ من القنوات الدينية الإسلامية، والتي انطلقت لتملأ الفراغ في سماء القنوات المفتوحة، لكنّها محدودة جداً في قبالة الآلاف من الفضائيات التي سخّرت نفسها لهدم القيم الإسلامية والإنسانية، والتي تقدّم الأغاني الهابطة والمسلسلات الخادشة للحياء والبرامج الجنسية والإباحية. وقد تسبّبت هذه القنوات في إحداث شرخٍ وخللٍ في المنظومة الأخلاقية لشبابنا، فقد أظهرت إحدى الدراسات[١٢] الحديثة أنّ أكثر من ثلاثة مليارات دولار تنفق سنوياً من قِبل المراهقين على الرسائل المرسلة إلى القنوات التي تعرض تلك الأغاني المبتذلة. وهذا الرقم يشير إلى قنبلةٍ أخلاقيةٍ تفوق قوة تدميرها قوة القنبلة النووية ! وهي ستنفجر فينا آجلاً أم عاجلاً.

ثالثاً – تدنّي الأوضاع الاقتصادية:

كان رسول الله ﷺ يتعوّذ من الفقر كما كان يتعوّذ من الكفر، فقد رُوِي عنه أنّه قال: "اللهمّ إنّي أعوذ بك من الكفر والفقر"[١٣]، كما رُوِي عن الإمام علي عليه السلام قوله: "لو كان الفقر رجلاً لقتلته" .. وكثيرة هي النصوص التي تربط بين الإيمان والغنى من جهة، وبين الكفر وضيق ذات اليد من جهةٍ أخرى.

---

[11] د. عبد الله السيد عسكر، المجتمع الحديث وموت العيب، موقع حلول للاستشارات النفسية والسلوكية، www.holol.net/show_article main.cfm?id=45 ١٤٢٦/١٠/٢١هـ.

[12] موقع المؤتمر نت، ٣ مليارات دولار ثمن رسائل المراهقين، ٢٠٠٦/٨/٢٠م
http://www.almotamar.net/34016.htm

[13] أخرجه أبو داود.

طبعاً، ليس القصد من هذا الربط إلصاق مسئولية الانحدار الأخلاقي في مجتمعاتنا بأشخاص الفقراء؛ فقد أثبتت الدراسات "أنّ العوز المادي ليس كافياً بمفرده لتفسير الانحراف"[١٤]، كما أنّ العديد من الأثرياء ورجال الأعمال يتورّطون في جرائم ومشكلات أخلاقية كبيرة، غير أنّ الفقر "بوجوهه المتعددة قد يشكّل ظروفاً أو مناخات مهيّئة للانحراف، أو على الأقل فرصاً تسهّل للسلوك الجانح احتمال حدوثه"[١٥]. فتدنّي الحالة الاقتصادية، والبطالة، وغلاء الأسعار ستؤدّي حتماً إلى خلق حالةٍ من القلق والخوف من المستقبل والشعور بعدم الأمان، وقد يدفع بالبعض إلى الغشّ، والتزوير، والسرقة، والرشوة. كما أنّ المجتمعات التي تعاني من البطالة ومحدودية الدخل يرتفع فيها سنّ الزواج للشباب والشابات، وتكثر فيها العنوسة. وهذا ما يحصل حالياً في العديد من الدول العربية والإسلامية، وقد نجم عن سوء الأوضاع المادية العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والأخلاقية.

رابعاً – تراجع دور الأسرة:

لقد كانت الأسرة – ولازالت – الحجر الأساس في تربية الأطفال، فهي المسئول الأول عن زرع القيم الأخلاقية فيهم، وتعريفهم بالصواب والخطأ، وبالتالي إعداد المواطن الصالح. ولكن من البيّن لجميع المتابعين أنّ دورها قد تراجع في الآونة الأخيرة مفسحةً المجال لغيرها من المؤسسات والوسائل لكي تقوم بدورها.

في الواقع إنّ النظام الاجتماعي في مجتمعاتنا الإسلامية قد تخلّى عن دعم الأسرة كمؤسسة تربوية، فقد "دفعت المعاناة الاقتصادية وشره الاستهلاك إلى تدمير وحدة الأسرة"[١٦]؛ فالأب والأم – على حد سواء – منشغلان بطلب الرزق والعمل بغية تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة. كما أنّ نسبة كبيرة من الأمهات غير العاملات قد تخلين عن دورهنّ الأساسي للخادمات والمربيّات، وانشغلن بالأمور الثانوية والكمالية عن أقدس مهمّةٍ على وجه الأرض، وهي المحافظة على سلامة الأسرة من زوجٍ وأطفال. وتكشف وسائل الإعلام والمراكز البحثية يوماً بعد يوم عن الممارسات الخاطئة التي تُمارس من قِبل الوالدين تجاه أبنائهم من جفافٍ وقسوةٍ في التعامل، وعدم التفات إلى مشاكلهم، والإفراط في تدليلهم، والاستجابة لطلباتهم دون قيدٍ أو شرط، وكتمان أمر انحراف الأبناء عن الآباء ... الخ.

---

[14] د. زيد بن محمد الرماني، الأمن الاجتماعي، صحيفة الجريدة، مؤسسة الجزيرة للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، العدد ١٠٣٨٥، ٥ مارس ٢٠٠١م.

[15] المرجع السابق.

[16] د. عبد الله السيد عسكر، مرجع سابق.

وهناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع دور هذه المؤسسة الحيوية، فمعظم الذين يقبلون على الزواج لا يتلقّون تدريباً كافياً تؤهّلهم للمرحلة الجديدة من حياتهم، وتفتقد مجتمعاتنا لمكاتب الإرشاد والإصلاح الأسري لاحتواء الخلافات الأسرية والحيلولة دون حلّ جميع المشكلات بالطلاق وحده، كما أنّ عدم إقرار قانونٍ للأحوال الشخصية في بعض البلاد الإسلامية قد ألقى بآثاره السلبية على مؤسسة الأسرة، وأحياناً وجود قوانين وأنظمة لم تتمّ مراجعتها منذ عقود طويلة ولم تعد مستجيبة لتطوّرات العصر .. كلّ تلك العوامل وغيرها دفعت بالأسرة إلى التراجع والانزواء.

خامساً – تراجع دور المؤسسات الرسمية:

لوحظ في السنوات القليلة الماضية تراجع الدور التربوي لمؤسسات الدولة الرسمية من مدارس ومعاهد وجامعات. فبعد أن كانت هذه المؤسسات بمثابة المحضن الثاني للأبناء بعد الأسرة، نجدها قد تحوّلت إلى أماكن للتأهيل التعليمي فقط دون التأهيل الأخلاقي والتربوي. وأصبح همّ المعلم الانتهاء من شرح المادة العلمية، دون الالتفات إلى سلوكيات طلبته؛ إمّا لضيق الوقت، أو لعدم تقبّل الطلبة وأولياء أمورهم لأيّ انتقاد أو توجيه؛ بحجة أنّ ذلك يعدّ تدخّلاً في الشئون الشخصية للآخرين وتعدّياً على حرياتهم الأساسية.

في الواقع إنّ تراجع دور المدرسة واهتزاز المكانة الاجتماعية للمعلّم يعود إلى عدة عوامل، منها: عدم الرضا الوظيفي لدى غالبية العاملين في القطاع التعليمي، واختيار أشخاص غير مؤهلين لممارسة مهنة التعليم بما تتطلّبه هذه المهنة من حبٍ وصبرٍ وسعة صدر، ودليل ذلك الممارسات السلبية التي تصدر من بعضهم كالعنف البدني واللفظي وطغيان الجانب المادي على الجانب الأخلاقي والقيمي، وعدم الشعور بالمسئولية واللامبالاة من قِبل الطلبة، وعدم مرونة المناهج وكثافتها؛ مما دفع بالمعلمين إلى أن يكونوا في سباق مع الزمن من أجل الانتهاء من الموضوعات المطلوبة، وبُعد غالبية المناهج عن الواقع وتركيزها على الجانب النظري دون التعرض لمشكلات الشباب والأزمات التي يمرّون بها.

سادساً – تراجع دور المؤسسة الدينية:

لقد كان للدين – ولازال – تأثيره البارز في معالجة المشكلات الأخلاقية، وكان يُنظَر لعالم الدين أنّه يقوم مقام الأنبياء والرسل في التوجيه، والنصيحة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، غير أن ما تعجّ بها الساحة العربية والإسلامية من ممارسات سيئة باسم الدين قد أدى إلى اهتزاز دور المؤسسة الدينية (الرسمية والأهلية على حد سواء)، وكذلك دور علماء الدين.

لقد أصبح رجل الدين في موضع المتّهم بممارسة التطرف في الطرح، والتعصّب في الممارسة، وعدم التجديد في الخطاب، والبعد عن الواقع، والعبث بمصائر الناس من خلال الفتاوى غير المدروسة، وإثارة النعرات الطائفية، وزرع الكراهية بين أبناء البلد الواحد، وشقّ الصف الوطني. وعوضاً عن أن يساهم رجال الدين في حلّ المشكلة الأخلاقية أصبحوا هم جزءًا وطرفاً رئيساً في المشكلة؛ لذا يمكن القول أنّ دورهم سيشهد المزيد من التراجع ما لم يراجع علماء الدين خطابهم وخطواتهم.

طبعاً، هناك عوامل أخرى ساهمت في استفحال المشكلات الأخلاقية في مجتمعاتنا، منها انشغال المصلحين ورجال الفكر والثقافة بالسياسة والسعي لإصلاح الأوضاع السياسية. فالعالم الإسلامي لا زال يعاني من الاستبداد والفساد؛ مما جعل معظم الجهود تنصرف في هذا الجانب، فاشتغل الجميع بالسياسة، وأصبحت السياسة شغل من لا شغل له. ولو كانت تلك الجهود قد وُجّهت صوب إصلاح أوضاع الناشئة وتربيتهم والعمل على حل مشكلاتهم لكان المردود عظيماً وكبيراً.

سبل المعالجة:

لقد سبق القول أنّه من اليسير أن ننظر إلى المشكلات الأخلاقية التي نعاني منها نظرةً فوقية، وأن نشخّص أسبابها وطرق علاجها بصورةٍ عامةٍ وسريعة، لكنّنا بهذا الطرح لا نضيف جديداً، بل نكرّر ما سبق طرحه في مؤتمرات وندوات سابقة. ولحلّ هذه الإشكالية ينبغي أن تسعى الحكومات ومعها " المؤسسات الأهلية والخيرية والاجتماعية إلى استحداث مراكز دراسات وبحث اجتماعي؛ ليتسنى لها دراسة الظواهر الاجتماعية بشكل علمي وعميق، وتنتقل في رصد وعلاج الظواهر الاجتماعية السيئة من موقع الوعظ، إلى موقع الباحث العلمي الذي يتّجه إلى جذور الأمور وجوهر القضايا، دون أن يغفل تداعياتها وآثارها الجانبية"[١٧].

والأمر الذي نغفل عنه في أحيان كثيرة هو الفصل بين "معالجة القضايا الأخلاقية عن معالجة مشكلات الحياة الأخرى"[١٨]. إنّ السياق الاجتماعي والبيئة المحيطة لهما دور هام في خلق المشكلات الأخلاقية وتعاظمها؛ لذا لا يمكن تحليل أسباب إدمان فئة من الشباب على الكحول

---

[17] محمد محفوظ، المجتمع والأمن الاجتماعي، شبكة النبأ المعلوماتية، السبت ١ رجب ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨/٦/٥م (بتصرف). http://www.annabaa.org/nbanews/71/025.htm

[18] د. محمد راتب النابلسي، التنمية الأخلاقية، خطبة جمعة إذاعية "٦٥"، دمشق، ٢٠٠٤/٤/٢٣م. www.nabulsi.com/text/01friday/fri61-70/friday65.doc

والمخدّرات أو إقدامهم على السرقة بضعف الوازع الديني فحسب، بل هناك جملة من الأسباب التي ينبغي التعرّف عليها، ومن ثمّ العمل على معالجتها.

الجميع يدرك صعوبة المهمّة، خاصّة في ظلّ تأزّم الأوضاع، وتفاقم المشكلات، وعظم التحديات. إنّ إعادة تربية الإنسان وبناء ضميره وتغيير اتجاهاته وقناعاته بحاجة إلى جهود جبّارة وعظيمة، وهذا لا يعني أبداً اليأس من التغيير والإصلاح. فالدراسات النفسية تشير إلى أنّه يمكن تعديل السلوكيات المنحرفة واتجاهات الأفراد التي تبدو أنّها اصطبغت بصبغة الثبات والديمومة. فليس هناك من مستحيل متى وُجِدت الإرادة لدى الأفراد والمؤسسات والحكومات بإحداث انتفاضةٍ أخلاقيةٍ، وعزمٍ على العودة إلى القيم الإسلامية النبيلة؛ فالله سبحانه وتعالى يؤكّد حقيقةً وسنّةً من سننه في الأرض، وهي (إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّر مَا بِقَومٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِم)[١٩].

إنّ معالجة الانحرافات الأخلاقية مسئولية لا يمكن لأية جهة منفردة أن تقوم بها وحدها، بل لابد من تكاتف الجهود. صحيح أنّ الدولة بما تمتلك من إمكانات لها دور أكبر، لكن ينبغي على الجميع من مؤسسات تربوية وإعلامية، ومؤسسات المجتمع المدني، ورجال الدين والفكر والأدب والثقافة أن يعلنوا عن حملةٍ أخلاقيةٍ ذات رؤيةٍ ورسالةٍ واضحة. وكما أنّ بعض المؤسسات التجارية والصناعية تصنع لنفسها سلّماً قيمياً ترتّب على ضوئه أولوياتها، كذلك على الأنظمة الحاكمة أن تصنع هذا السلّم القيمي، فتحدد مواطن القوة وتعمل على إبرازها، ومواطن الضعف وتعمل على معالجتها. إنّ على مجتمعاتنا مسئولية جسيمة بحماية نفسها من الوقوع فيما وقعت فيه أوروبا وأمريكا من قبل حينما " أهملت القيم الروحية والخلقية، واهتمت بالتقدم العلمي والتكنولوجي والمادي وحدها"[٢٠].

نعتقد أنّ الحكومات العربية والإسلامية إذا تمكّنت من خلق وعيٍ عامٍ بحجم المشكلة الأخلاقية لدينا دون تهويلٍ أو تهوينٍ، ومدى تهديدها للأمن والسلم المجتمعي، وبالتالي الحاجة إلى تضافر الجهود من قِبل الجميع، فإنّ هذه المشكلات ستجد طريقها إلى الحلّ. فكما سجّلت بعض الدول الإسلامية[٢١] نجاحات بارزة في عدد من مجالات التنمية والاقتصاد، فإنّ بإمكانها أن تنجح في هذا الصعيد أيضاً.

وكما سبقت الإشارة إلى أنّ المشكلة الأخلاقية لا يمكن عزلها عن بقية المشكلات التي تحيط بنا من كلّ حدبٍ وصوبٍ، فكذلك علاجها بحاجة إلى معالجات عدة ومن جوانب متعددة، منها:

---

[19] الآية ١١ من سورة الرعد.

[20] عبد الرحمن محمد العيسوي، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

[21] مثال ذلك: ماليزيا وتركيا ودبي.

أولاً- المعالجة السياسية:

الحديث عن المعالجة السياسية والإصلاح السياسي حديث ذو شجون، وبالأخصّ في عالمنا العربي والإسلامي؛ وإنّ سوء الأوضاع السياسية ستظلّ تلقي بظلالها على أخلاقيات ومسلكيات الناس شئنا أم أبينا ً.

ثانياً- المعالجة الاقتصادية:

لقد سبق الحديث عن أثر تدني الأوضاع المعيشية على نفسيات الناس وأخلاقياتهم؛ لذا وجب على الجهات المسئولة في الدولة أن تعمل على تحسين الأوضاع المادية لمواطنيها، عبر قانون الضمان الاجتماعي، وخلق فرص وظيفية للعاطلين عن العمل، ومحاربة التضخم والغلاء، ودعم الأسر المحتاجة ... وغيرها من المعالجات التي تحفظ كرامة المواطنين.

ثالثاً_ المعالجة التشريعية:

يرى البعض[٢٢] أنّ العقوبات الصارمة لا تنشئ مجتمعاً، وأنّ النظم مهما كانت مُحكَمة ومتقَنة فإنّها لن تحول دون تجاوز الإنسان لها، وتأويلها بما يجهضها، وأنّه ليس بإمكان أقسى العقوبات الصارمة أن تقوِّم الاعوِّجاج، ولا أن تملأ الفراغ الناشئ عن ذبول النفس، وانحطاط القيم. وهذا صحيح، غير أنّ التشريعات القانونية تحمي المجتمع وتردع من تسوّل له نفسه العبث بأمن وسلامة الآخرين. إنّ محاكمة المخالفات السلوكية من الناحية الأخلاقية والوجدانية أمر جيد، لكنّ الأفضل محاكمتها قانونياً وتشريعياً؛ لذا ينبغي على الجهات التشريعية في العالم الإسلامي أن تسنّ من التشريعات ما يكفل حماية حقوق الأطراف المختلفة، وإيقاع العقوبات المناسبة لمن ثبت تورّطه في جرائم الاغتصاب والعنف والقتل ...الخ.

رابعاً- المعالجة التربوية:

لقد ازداد العبء على المؤسسات التربوية في المجتمع من الأسرة، والمدرسة، والجمعيات والنوادي، ووسائل الإعلام. والمعالجة التربوية تتحقق عبر مساعدة الأسرة للقيام بدورها بصورة سليمة، وذلك بتثقيف المقبلين على الزواج، وإنشاء مكاتب للإصلاح الأسري والإرشاد النفسي، والرقابة على البرامج التلفزيونية، ومنع القنوات التي تهدف تدمير القيم والروح الإنسانية، وإصلاح حال المدارس والجامعات وكل ما يتعلق بشأن التربية والتعليم.

---

[22] د. محمد راتب النابلسي، مرجع سابق.

خامساً- المعالجة الدينية:

لا شيء يمكن أن يستقطب الشباب ويؤثّر فيهم ويحميهم من الوقوع تحت براثن الشيطان كالدين؛ لذا ينبغي التكثيف من البرامج والأنشطة الدينية، والتي تبيّن الوجه الحقيقي والسمح لهذا الدين القائم على المحبة والرحمة والحوار والانفتاح على الآخر. وعلى الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني أن تحارب الأصوات المتطرّفة، وتسعى لتحجيم تأثيرها عبر دعم التيارات والشخصيات المعتدلة، وتحاسب بل تحاكم رجال الدين الذين يستخدمون ورقة الفتيا لبث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد دون مجاملة أو خوف.

سادساً- المعالجة العلمية:

ولعلّ هذه الوسيلة تعتبر من أنجع الوسائل وأفضلها، فعادةً ما يلجأ المعلمون والخطباء والوعّاظ إلى تناول المشكلة الأخلاقية عبر أسلوب الوعظ والنصيحة .. وهو أسلوب جيد لمعالجة بعض المشكلات الأخلاقية، لكن لا يمكن الاعتماد عليه وحده دون غيره من الأساليب الأخرى. فليس بالأمر العسير على الخطيب أن يكتفي بتوجيه الآخرين وإرشادهم، وتذكيرهم بالفضائل، وتحذيرهم من الرذائل. لكن التحدّي الأكبر يكمن في إجراء "بحوث علمية وتحليلية قائمة على الحقائق والبراهين والأرقام"[٢٣].

لقد وُجّهت انتقاداتٌ عدة[٢٤] إلى كيفية معالجة معظم الوعّاظ والخطباء للمشكلات الأخلاقية في مجتمعاتنا؛ فهم ينظرون إلى مشكلات المجتمع المختلفة على أساس أنّها مشكلة واحدة دون بحثٍ وتنقيبٍ، وهم يقرّون أنّ أسباب هذه الأزمات والمشكلات عديدة، لكنّ سبيل معالجتها واحد وإن تعدّدت آلياتها، ويكون عبر إحياء الضمائر الميتة وإيقاظها من سباتها العميق. ونحن لا ننكر دور الضمير؛ فهو القوّة القادرة على تصحيح مسار الإنسان بعد انحرافه، لكن معالجة المشكلات الأخلاقية – خاصّة بعد أن تتحوّل إلى ظواهر اجتماعية – تصبح غير فعّالة عبر الموعظة والتوجيه فقط.

لذا كان من الضروري إنشاء مراكز دراسات وبحوث تضمّ اختصاصيين نفسيين ومرشدين اجتماعيين وعلماء دين لا يعتمدون في رصدهم وعلاجهم للمشكلات الاجتماعية على الحدس

---

[23] محمد محفوظ، الظواهر الاجتماعية بين الموعظة والبحث العلمي، العدد ١٤٢٢٥، الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ – ٥ يونيو ٢٠٠٧م (بتصرف).

[24] المرجع السابق .

والتخمين والاحتمال، بل يعالجونها ضمن سياقها الاجتماعي والتاريخي عبر التحليل السوسيولوجي، والذي يتميّز بالدقة والانضباط العلمي.

النتائج والتوصيات

١) التركيز على الجانب الوقائي لعلاج المشكلات الأخلاقية قبل إصابة المجتمع بها، والسعي لإيجاد مؤشّرات وتكوين وحدات رصدٍ يكون هدفها رصد بدايات هذه الظواهر؛ فدرهم وقاية خير وأقلّ تكلفة من قنطار علاج[٢٥].

٢) تعاون الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني وكافّة الجهات ذات الصلة في معالجة المشكلات والأزمات الأخلاقية، وتقاسم المسئوليات والأدوار كلّ حسب قدراته وإمكاناته[٢٦]، وعدم استفراد الدولة بهذه المهمّة؛ فهي مهما قويت وتعاظمت قدراتها ستكون بحاجة إلى دعم من كافّة المؤسسات المجتمعية لضمان نجاحها.

٣) تحديد سلّم قيمي لمجتمعاتنا حسب أولوياتنا الدينية والوطنية وفي ضوء المشكلات التي نعاني منها فعلياً.

٤) العمل وفق استراتيجيات وخطط واضحة الأهداف والوسائل يقوم بوضعها أهل التخصص من علماء نفس واجتماع وإدارة وأخلاق.

٥) إنشاء مراكز دراسات بحثية تضمّ خيرة الاختصاصيين في علم النفس والاجتماع والدين مهمّتها تسمية الأشياء بمسمّياتها بتحديد أسباب التدهور الأخلاقي واقتراح آليات علاجها.

٦) الشفافية والمكاشفة عند التعامل مع هذه المشكلات دون مبالغة أو تبسيط.

٧) العمل قدر الممكن بالمعالجات الست السابقة (السياسية، والاقتصادية، والتشريعية، والتربوية، والدينية، والعلمية).

[25] داهي الفضلي، المنظمات الأهلية والدور الاجتماعي، جمعية العون المباشر، لجنة مسلمي أفريقيا، الكويت، يناير ٢٠٠٤م، ص ١٧.

[26] راجع: البيان السنوي للشيخ عبد العظيم المهتدي البحراني، أين الخلل وما هو الحل، ١٥ شعبان ١٤٢٩هـ، ص ص ٦- ١٢.

المراجع

١- أسّار فخري عبداللطيف، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، مجلة الجندول (مجلة شهرية إلكترونية)، السنة الرابعة، العدد ٢٩، يوليو ٢٠٠٦م. www.uluminsania.net

٢- د. بنعيسى احسينات، المجال التربوي وأخلاقيات المهنة، صحيفة الصباح، فلسطين، ١٤٢٩/٦/١هـ.

٣- جمال عبد الناصر، ثروة الأخلاقيات في مهب ثورة المعلومات، موقع إسلام أون لاين، ٢٠٠٦/٣/١٤م.
www.islamonline.net/arabic/In_Depth/BackToAllah/Articles/2006/03/06.shtml

٤- حسن الصفار، الأمن الاجتماعي مسؤولية الدولة والمجتمع، موقع الشيخ حسن الصفار، ٢٠٠٧/١١/١م. www.saffar.org/?act=artc&id=1271

٥- داهي الفضلي، المنظمات الأهلية والدور الاجتماعي، جمعية العون المباشر، لجنة مسلمي أفريقيا، الكويت، يناير ٢٠٠٤م.

٦- د. زيد بن محمد الرماني، الأمن الاجتماعي، صحيفة الجريدة، مؤسسة الجزيرة للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، العدد ١٠٣٨٥، ٥ مارس ٢٠٠١م.

٧- صبري الدمرداش، المناهج حاضرًا ومستقبلاً، مكتبة المنار، الكويت.

٨- د. طلال العتريسي، عولمة القيم والمفاهيم، مجلة المعرفة، الأحد ٢٠٠٤/١٠/٣م.
www.aljazeera.net/NR/exeres/C1272B70-005B-47FC-A71D-5E6B7B3D4CCC.htm

٩- عبد الرحمن محمد العيسوي، مشكلات الشباب العربي المعاصر، الدار الجامعية، مصر، ١٩٩٢م.

١٠- د. عبد الله السيد عسكر، المجتمع الحديث وموت العيب،موقع حلول للاستشارات النفسية والسلوكية، ١٤٢٦/١٠/٢١هـ. www.holol.net/show_article main.cfm?id=45

١١- عبد العظيم المهتدي البحراني، أين الخلل وما هو الحل، ١٥ شعبان ١٤٢٩هـ.

١٢- محمد حسين فضل الله، الأخلاق بين النظرية والتطبيق، موقع بينات، ٢٠٠٦/٦/٢٧م.
www.arabic.bayynat.org.lb

١٣- د. محمد راتب النابلسي، التنمية الأخلاقية، خطبة جمعة إذاعية "٦٥"، دمشق، ٢٠٠٤/٤/٢٣م. www.nabulsi.com/text/01friday/fri61-70/friday65.doc

١٤- محمد محفوظ، الظواهر الاجتماعية بين الموعظة والبحث العلمي، العدد ١٤٢٢٥، الثلاثاء ١٩جمادى الأولى ١٤٢٨هـ - ٥ يونيو ٢٠٠٧م .
١٥- محمد محفوظ، المجتمع والأمن الاجتماعي، شبكة النبأ المعلوماتية، السبت ١ رجب ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨/٦/٥م. http://www.annabaa.org/nbanews/71/025.htm
١٦- موقع المؤتمر نت، ٣ مليارات دولار ثمن رسائل المراهقين، ٢٠٠٦/٨/٢٠م
http://www.almotamar.net/34016.htm
١٧- د. يوسف خليفة اليوسف، ندوة (دولة الرفاهية الاجتماعية)، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، الإسكندرية، ٢٠٠٥/٩/٢٣م.